أكثر من ملياري ريال إيرادات جمرك ميناء عدن لشهر ديسمبر الماضي ٢٠٠٥م

عدن/ محبوب عبدالعزيز

بلغ اجمالي الايرادات من الرسوم الجمركية والضرائب التي حققها جمرك ميناء عدن لشهر ديسمبر من العام الماضي ٢٠٠٥م أكثر من مليارين وثمانية وثلاثين مليوناً و ٨٨٣ ألف ريال بزيادة عن المقابل من عام ٢٠٠٤م قدرها(٣١١ ر ٢٥٧ ر ٤٣٨) ريالاً بمعدل نمو نسبته ٢٧ ٪.

ذكر ذلك الأستاذ/ عصام أحمد شاكر/ مدير عام جمرك ميناء عدن مشيراً إلى ان الرسوم الجمركية الفعلية لشهر ديسمبر مثلت نسبة ٤٥٪ من اجمالي الايرادات المشار اليها حيث بلغت الرسوم الجمركية للمستوردات (٧٩٦ ر ٨٠١ ر ٩٢٢) ريالاً بزيادة عن الربط الشهري بواقع ٤ ٪.

وأوضح شاكر في سياق تصريحه لصحيفة (١٤ أكتوبر) ان الأثر المالي الذي ترتب على صدور التعرفة الجمركية الجديدة بموجب القانون رقم ٤١ لعام ٢٠٠٥م انعكس سلباً على الايرادات خلال ديسمبر المنصرم (١٠٦ ر ٢٥٧ ر ١٩٢) ريالات وقد مثل هذا العجز ما نسبته ١٧ ٪ من الرسوم الجمركية طبقاً للتعرفة السابقة كما بلغ الفاقد نتيجة الخفض التدريجي لرسوم السلع المستوردة ذات المنشأ العربي طبقاً لاتفاقية التبادل التجاري بين الدول العربية(٥٣٣ ر ٩٦١ ر ٧) ريالاً.

وأضاف ان قيمة نشاط الجمرك من الصادرات لشهر ديسمبر ٢٠٠٥م بلغت مليارين وستمائة وأربعة عشر مليوناً وتسعمائة وثلاثة واربعين ألف ريال.. فيما بلغت قيمة المستوردات تسعة مليارات وستة وخمسين مليوناً و خمسة وخمسين ألف ريال في حين بلغ عدد الحاويات ١١٠٩ حاوية والبواخر الواصلة إلى الميناء ٢٤ باخرة و ١٨ زعيمة لافتاً إلى ان اجمالي قيمة المضبوطات ممثلة بالزوائد في الكميات واختلاف المواصفات خلال ديسمبر (٢٠٠٥م بلغ ٧٢٢ ر ٤٠٨ ر ٨٢) ريالاً.

الجدير بالذكر ان الصحيفة اجرت حديثاً شاملاً مع الأستاذ/ عصام أحمد شاكر/ حول نشاط جمرك ميناء عدن خلال العام الماضي ٢٠٠٥م والنتائج والانجازات التي حققتها ننشرها في عددٍ لاحق.

كلفته الاجمالية ٣٠ مليار ريال

إنجاز ٨٥٪ من تجهيزات مصنع إسمنت عمران الجديد

سبأ / وكالات

يستكمل مصنع اسمنت عمران حاليا التجهيزات النهائية للمصنع الجديد البالغ تكلفته الاجمالية ٣٠ مليار ريال بتمويل ذاتي، استعدادا لبدء النشاط التصنيعي للمصنع الجديد خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠٠٦م ٠

ذكر ذلك الاخ نعمان احمد صالح دويد – مدير عام مصنع اسمنت عمران: إن نسبة الانجاز في تجهيزات المصنع الجديد وصلت الى اكثر من ٨٥٪٠٠ مشيرا إلى ان التجهيزات النهائية للمصنع والتي تنفذها شركة يابانية متخصصة في هذا المجال، تتم وفقا للمعايير والتصاميم العالمية الخاصة بمصانع لاسمنت، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة.

حيث تشمل التجهيزات فلترات وتقنيات آلية الأداء والكفاءة تعمل علي التخلص من الآثار البيئية التي تسببها الانبعاثات والأتربة ٠

وأوضح مدير مصنع اسمنت عمران بأن الطاقة الانتاجية للمصنعين سترتفع تدريجيا بعد بدء النشاط التصنيعي من ٦٠٠ ألف طن الى مليون و٧٠٠ ألف طن سنويا، كما ستصل الى مليوني طن سنويا بحلول العام ٢٠١٠م وبإيراد يتجاوز العشرين مليار ريال سنويا ٠

وأكد مدير عام المصنع ان الطاقة الانتاجية للمصنع ستغطي حوالي ٥٠٪ من الاستهلاك المحلي من مادة الأسمنت ٠٠ مشيرا الى الخط الانتاجي الجديد الذي يضم طاقة انتاجية جديدة من الكهرباء بقوة٤٠ ميجاوات الى جانب٢٠ميجاوات في المصنع القديم٠ ٠مشيرا الى أن المصنعين الواقعين على مساحة أربعة آلاف متر مربع في الجنوب الغربي لمدينة عمران ٠ يقعان تحت سلسلة جبلية واسعة وممتدة تضم كميات هائلة وكبيرة من مادة الصخور الجيرية التي تعد المادة الاساسية في صناعة الاسمنت وتشكل ٩٢٪ من مواد التصنيع مع التربة الطينية والجبس والتي تسمى مادة (الكلينكر).

وأضاف أن المصنعين يستوعبان حوالي الفي عامل من المهندسين والفنيين والاداريين وأكثر من١٠آلاف من الايدي العاملة غير المباشرة عن طريق بيع الاسمنت في الأسواق والمعارض٠

ونوه دويد الى اهمية مصنع اسمنت عمران في رفد الاقتصاد الوطني والمساهمة في تمويل العديد من المشاريع الخدمية والتنموية الاساسية والمحلية ٠

وكذا دعم عدد من الصناديق مثل صناديق التحسين في محافظة عمران والمحافظات الاخرى التي يباع فيها الاسمنت والمساهمات المحلية الاخرى٠

وقد بلغت الطاقة الانتاجية من المواد الاسمنتية لمصنع أسمنت عمران خلال العام الماضي ٢٠٠٥م، ٦٠٤ آلاف و٨٥ طنا، بقيمة اجمالية بلغت١٠مليارات و٧٧مليونا و٣٥٨ الف ريال ٠

وبحسب احصاءات المصنع، فإن إجمالي إيرادات المصنع من إنتاج المواد الاسمنتية بلغت ٨ مليارات و٥٤٢مليونا و٥٠٢ ألف ريال.

فيما بلغت عائدات المصنع من المخلفات وتعاملات معارض الاسمنت مليارا و٥٣٤ مليونا و٨٥٦ ألف ريال، وبزيادة ٨٥ مليونا و٨٤٢ ألف ريال عن العام ٢٠٠٤م ٠

كما أنتج المصنع خلال عام ٢٠٠٤م ٦١٨ ألفا و٨٤٣ طناً بقيمة أجمالية بلغت ٩ مليارات و٩١مليونا و٥١٥ألف ريال، منها ٧ مليارات و٤٦مليونا و٤٤٨ألف ريال ايرادات المصنع من إنتاج الاسمنت و٢مليار و٤٥مليونا و٦٧ ألف ريال عائدات عن الأنشطة التجارية الاخرى ٠

وبلغ قيمة الطن حالياً ١٨ألف ريال، بينما بلغ ثمن الطن عند إنشاء المصنع في ثمانينات القرن الماضي ٥٠٠الى٩٠٠ريال.

يذكر ان المنتجات الاسمنتية التي أنتجها المصنع منذ إنشائه أواخر عام ١٩٨٢م وحتى نهاية العام المنصرم ٢٠٠٥م بلغت ١٢مليونا و٤٥٣ألفا و٧٨٢طناً من المواد الاسمنتية بقيمة إجمالية ٨٠ مليارا و٩١١مليونا و٢٧٤ألف ريال.

٣٤٠ مليوناً ٦١٢ ألف ريال ايرادات ٢٠٠٥م للتأمينات والمعاشات في مأرب

مأرب/ محمد سالم الجداسي :

حقق فرع الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات في محافظة مأرب ايرادات مشجعة خلال العام المنصرم ٢٠٠٥م أوضح ذلك لـ (١٤أكتوبر) الأخ/ سعد يحيى الظفيري/ مدير عام التأمينات والمعاشات، وقال: ان اجمالي الايرادات بلغت ٣٤٠ مليوناً و٦١٢ ألفاً و ١٢٠ ريالاً.. مشيراً إلى ان عدد المتقاعدين في مأرب ١٨٣ متقاعداً وتبلغ مستحقاتهم السنوية ٢٤ مليون ريال.. موضحاً بانه تم خلال عام ٢٠٠٥م إحالة ٢٤ متقاعداً إلى التأمينات والمعاشات في المحافظة بمبلغ اجمالي ٤٤٧ ألفاً و ٦٥٦ ريالاً.

وأكد الظفيري بان اجمالي المديونية لدى سبع جهات في المحافظة تبلغ ٧ ملايين و ٦٩٢ ألف ريال مبيناً بان الفرع قام خلال العام المنصرم بصرف مكافئة نهاية الخدمة لشخص واحد بمبلغ اجمالي ٥٢٥ ألفاً و ٣٨٠ ريالاً.

وقال ان الفرع يسعى خلال العام الجاري ٢٠٠٦م إلى تعزيز مستوى الاداء لتحسين الخدمات التأمينية والعمل على تحصيل المديونيات وانشاء فرع الهيئة الجديد في المحافظة.

مديرية حالمين تنفذ عدداً من المشاريع التنموية والخدمية الهامة خلال العام الجاري

لحج / عادل محمد قائد :

المجلس المحلي في مديرية حالمين محافظة لحج يلعب دوراً فاعلاً في حل كثير من قضايا المواطنين ، ومتابعة تنفيذ المشاريع الخدمية التي تهم الناس .. ومن خلال متابعة الصحيفة لانشطة المجلس يتضح جلياً الدور الممتاز لقيادته ممثلة بالاخ محمد بن محمد عبده المدير العام للمديرية رئيس المجلس المحلي .. والاهم ان المجلس يعمل كفريق عمل واحد وبشفافيه واضحة .. والجيد في المجلس المحلي بحالمين انه قيم نشاطه للعام الماضي وذلك في الدورة الرابعة للمجلس والتي ترأسها الاخ / محمد بن محمد عبده رئيس المجلس المحلي وفيها ثمن المجلس بالايجاب النجاحات المحققة على صعيد انجاز جملة من المشاريع الخدمية وبالذات في مجال المياه والتربية وكذلك الخطوات المتبعة باتجاه بدء مشاريع تنموية في مجالات الكهرباء والطرقات وتأتي هذه النجاحات في اطار نهج التنمية التي يقودها فخامة الاخ المشير علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية .

جاء ذلك في حديث لـ (١٤ اكتوبر) للاخ / محمد بن محمد عبده رئيس المجلس المحلي في مديرية حالمين والذي تناول فيه جملة من المشاريع المنفذة في المديرية ، وجهود اعضاء المجلس المحلي موضحاً انه رغم وجود بعض النواقص الا ان المجلس المحلي نفذ مشاريع تنموية خدمية وقال :

في مجال المياه وخلال العامين المنصرمين جرى تنفيذ مشاريع مياه في ٤ مناطق بتمويل من الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف ومشروع المياه والصرف الصحي المناطق الريفية ومشروع التنمية الريفية منها ما انجز ومنها ماهو قيد التنفيذ تصل القيمة الاجمالية لتلك المشاريع الى مايقارب ١٦٥ مليون ريال كما يقوم الصندوق الاجتماعي بانشاء خزانين لمياه الشرب في مناطق الرباط والنسري واعلن مشروع الاشغال العامة انشاء خزان في الكرب ، وسيتم في الشهر الحالي استكمال شبكة مياه عاصمة المديرية والبدء بتنفيذ مشاريع مياه مناطق نعيمه وشرعة وهذه ايضا بتمويل من مياه الريف ومشروع المياه والصرف الصحي المناطق الريفية .

واضاف مدير عام المديرية : وهنا لايسعنا الا ان نشكر الاهتمام والجهد المبذول في تحقيق تلك الاعمال من قبل محافظ محافظة لحج والامين العام ورئيس الهيئة العام لمياه الريف ومدير مشروع المياه والصرف الصحي للمناطق الريفية في محافظة لحج ، كما كان للمجهود الشعبي للمواطنين والمجلس المحلي في المديرية وكذا الجمعيات الخيرية دور فعال في انجاز تلك الاعمال .

وسيتجه نشاطنا لعام ٢٠٠٦م لانجاز مشروع شبكة كهرباء المديرية كاملاً بعد ان تم توقيع اتفاقيات لاستيراد الشبكة وملحقاتها مع شركات الزبيري وتهامة والعليمي .

وقال : وهنا يمكن الاشارة الى جهود واهتمام رئيس قطاع كهرباء الريف في الجمهورية ، كما سيتجه النشاط الى الاهتمام ببدء العمل في انجاز مشروع طريق المعدي وشرعة ، واستكمال عقبه خلق والتي انتظرها الاهالي طويلاً .. ونطلب من قيادة وزارة الاشغال والطرق سرعة الاجراءات للتنفيذ وفي مجال التربية اوضح الاخ / محمد بن محمد : وفي مجال التربية انجز المجلس انشاء (٥) مدارس بتمويل محلي تصل قيمتها الى مايقارب ٤٨ مليون ريال ، كما يجري تنفيذ مدرستين بتمويل من الصناديق واعتماد انشاء ٣ مدارس العام الجاري بتمويل من الصناديق ايضاً .

فيما يواجه التسويق الزراعي حملة من المعوقات

بلادنا تتمتع باكتفاء ذاتي في محاصيل الخضروات والفواكة

اليمن/ وكالات :

أكدت دراسة علمية ان التسويق الزراعي يواجه جملة من المعضلات والصعوبات منها عدم رغبة المزارعين بالتعاقد مع شركات مستوردة في الخارج أو شركات تصدير داخلية من خلال عقود طويلة المدى وبموجب مواصفات محددة وعدم التزام المزارعين بالمواصفات المحددة بالعقود وانبهار المزارعين بأسعار أول الموسم يدفعهم إلى رفض التعاقد على تصدير أي كمية بأسعار معقولة اعتقاداً منهم بأن أسعار أول الموسم ستستمر حتى نهاية الموسم وغياب الوعي التسويقي الخارجي من تصنيف وتغليف ومعالجة وشبكات تبريد ومناولة سليمة. بالإضافة إلى الافتقار إلى المعلومات التسويقية وخاصة احتياجات الأسواق سواء المحلية أو الخارجية.

وأشارت الدراسة التي أعدتها الادارة العامة للتسويق الزراعي بوزارة الزراعة والري. أن قيام المزارع بالتسويق ذاتياً وخاصة إلى الأسواق الخارجية، وعدم التزامه بالمواصفات والجودة المطلوبة يؤدي به إلى خسارات كبيرة وصعوبات عديدة خاصة على الحدود الدولية حيث تتوقف لعدة أيام مما يؤدي إلى تلفها، وفي حال سمح له بالدخول فإنه قد يتعرض للابتزاز بحجة عدم جودة المنتج أو خلافة، وبالتالي قد يبيع منتجة بأقل بكثير عن تكلفته في المزرعة.

ودعت الدراسة إلى ضرورة اتباع سياسة تسويقية تتوافق مع اتجاهات الدولة في تحرير التجارة وإعداد الدراسات والبحوث التسويقية ورفع كفاءة الارشاد التسويقي لتقليل الفاقد ما بعد الحصاد وإدخال التقنيات التسويقية الحديثة، وتحسين وتطوير كفاءة نظام جمع المعلومات التسويقية وتوفيرها للمستفيدين، وكذا تطوير المنتجات الزراعية وجعلها منافسة في السوق العالمية وإيجاد أسواق خارجية جديدة وتعزيز رقابة الجودة والمواصفات والمقاييس ووضع التشريعات الخاصة بتنظيم عمليات التسويق الزراعي وتشجيع الاستثمارات الزراعية التعاونية للاستثمار في مجالات التسويق وإعداد الصادرات والتصنيع الغذائي وإتباع الأساليب العلمية في الاشراف الفني على أنشطة التسويق الزراعي وتشجيع إنشاء المنظمات التسويقية المتخصصة، بالإضافة إلى تطوير قطاع تسويقي المنتجات الزراعية وتحسين مسالكه وقنواته.

وتخطط الإدارة العامة للتسويق الزراعي بوزارة الزراعة والري بحسب الدراسة في هذا الصدد إلى إعداد دراسات متكاملة عن أسواق البلدان المستهدفة ووضع آلية تدعم العلاقات التجارية الزراعية في تلك البلدان، وتفعيل دور الإرشاد التسويقي من خلال برنامج تدريب مدربين يستهدف المرشدين الزراعيين في المحافظات وتقديم المادة العلمية للإرشاد التسويقي وتقنيات ما بعد الحصاد، وإقامة ندوات تعريفية للمرشدين والمزارعين والمسوقين ومتابعة استكمال وتشغيل الأسواق الزراعية بهدف تنظيم قطاع التسويق الزراعي وتحسين مسالكه وربط التخطيط وبرامج الانتاج الزراعي بهدف تقليل الفاقد وتحسين تداول المنتجات الزراعية ومتابعة تنظيم الصادرات الزراعية ، وتفعيل دور مراكز إعداد الصادرات الزراعية كونها تعد همزة وصل بين المنتج والمصدر تضمن تدفق المنتجات الزراعية اليمنية إلى الأسواق الخارجية بناء على مبدأ الجودة والتقيد بالمواصفات والمقاييس وتشجيع تصديرالمنتجات الزراعية وإدخال تكنولوجيا ملائمة للعمليات التسويقية.

كما تسعى الإدارة العامة للتسويق الزراعي إلى التوسع في نشر المعلومات الزراعية للمزارعين والمصدرين بكافة الأساليب ووسائل الاتصال المختلفة وذلك باتخاذ نظام فعال للمعلومات التسويقية يلبي متطلبات العصر. وكذا تقديم التسهيلات الزراعية للمشاركة في المعارض التجارية التي تقام في البلدان الشقيقة وتوقيع اتفاقيات مع المجموعات والكتل الاقتصادية والتباحث حول إمكانية فتح مركز تجاري يمني للترويج للصادرات اليمنية في دول الجوار.

وفي جانب الانتاج الزراعي فقد بلغ إجمالي المساحة الزراعية التي تم زراعتها خلال العام ٢٠٠٢م في عموم محافظات الجمهورية ٨٨١,١ مليون هكتار منها ١٩٤٥٨٦ هكتاراً، المساحة المزروعة من الحبوب، وتمثل ٧,٧٥٪ من إجمالي المساحة المزروعة .. فيما بلغت المساحة المزروعة للمحاصيل النقدية والتي تشمل القطن والبن والتبغ بلغت ٩٢٤٤٩١ هكتاراً وبنسبة ٤,٦١٪.

ووصلت المساحة المزروعة من الأعلاف إلى حوالي ٨٧٨١٢١ هكتاراً، وبنسبة ٣,٠١٪ واحتلت البقوليات المساحة الأصغر بنحو ٨,٢٪.

وأشارت الدراسة إلى أن إجمالي المساحة المزروعة من الخضار والفواكه بلغت ٩٩١٣٥١ هكتاراً وبنسبة ٩,٢١٪ من إجمالي المساحة المزروعة في عموم محافظات الجمهورية منها ٤٦٣٢٧ هكتاراً من الخضار، وبنسبة ١,٦٪ و٥٣٨٠٨ هكتاراً من الفواكه بنسبة ٨,٦٪.

وأوضحت الدراسة أن المساحة المزروعة من الخضروات ارتفعت من ٣٥٩٤٦ هكتاراً عام ٢٠٠٢م إلى ٤٦٣٢٧ هكتاراً العام ٢٠٠٢م يقابلها ارتفاع في الانتاج حيث ارتفعت كمية إنتاج الخضروات من ٨٠٩٤٧٧ أطنان في عام ٢٠٠٢م إلى ٦٨٥٨٩٨ طناً في ٢٠٠٢م.

كما ارتفعت المساحة المزروعة من الفواكه ٧٥٠١٩ هكتاراً في عام ٢٠٠٢م إلى ٧١٣٨٩ هكتاراً في العام ٣٠٠٢م.

في المقابل ارتفعت كمية الانتاج من ٦٩٧٠٩٥ طناً إلى ٦١٢٦٣٧ طناً في العام ٣٠٠٢م.

فيما تراجعت مساحة الانتاج في عام ٢٠٠٢م إلى نحو ٥٣٨٠٨ هكتاراً، ومع ذلك فإن كمية الانتاج ارتفعت لنفس العام إلى ٧٠٤٢٤٧ أطنان.

وأعاد اقتصاديون زراعيون ذلك إلى الاهتمام النوعي بجودة الفواكه واختيار أصناف ذات منتوج أعلى وبمواصفات عالية، وهذا ما توضحه بعض المنتجات من الفواكه في السوق، حيث يلاحظ وجود فرق في الجودة بين الأعوام السابقة والعام ٢٠٠٢م على سبيل المثال تحسن منتجات فواكه المانجو والتفاح والموز، وكذلك الخوخ..

وأرجع المختصون تراجع المساحة المزروعة في ذلك العام إلى الجفاف الذي أصاب بعض المناطق الزراعية من اليمن خاصة وأن بلادنا تعتمد اعتماداً أساسياً على الأمطار في ري المنتجات الزراعية.

وأضافت الدراسة أن اليمن تتمتع حالياً باكتفاء ذاتي تقريباً من الخضروات والفواكه، وأرجعت ذلك التطور الحاصل في هذا الجانب إلى السياسة التجارية سابقاً والتي كانت تحد من الواردات من الفواكه والخضروات، مما شجع الكثير من المزارعين إلى التوجه نحو زراعة الفواكه والخضروات مما أدى إلى الاكتفاء ذاتياً منها ليس هذا وحسب بل تعدى ذلك إلى تصدير كميات كبيرة من تلك المنتجات إلى الكثير من الدول العربية والأوروبية.

وأشارت الدراسة في هذا الصدد إلى زيادة المساحة المزروعة من الخضروات والفواكه وصلت بمعدل سنوي إلى حوالي ٨,٢٪ في المتوسط وفي كمية الانتاج إلى نحو ٢٪. أما الفواكه منفردة فقد بلغ متوسط النمو السنوي للمساحة المزروعة ٣,٣٪ والانتاج حوالي ٤,٥٪ وأرجعت الدراسة الزيادة إلى حماية المنتجات المحلية وتشجيع الاستثمار في مجال القطاع الزراعي.

اللجنة اليمنية الصينية المشتركة تبحث آفاق التعاون المستقبلي بين البلدين

صنعاء /سبأ

تبحث اللجنة اليمنية الصينية المشتركة للتعاون الاقتصادي في اجتماعاتها المقررة أواخر الشهر الجاري بالعاصمة الصينية بكين السبل الكفيلة بتطوير التعاون الثنائي بين البلدين في مجالات النفط والمعادن والنقل والمواصلات والتعليم الفني والتدريب المهني.

كما تبحث اللجنة التعاون بين البلدين في مجالات الأشغال العامة والطرق ، وكذا في مجال التعليم العالي والكهرباء والطاقة والصناعة والصحة العامة والسكان والزراعة وإمدادات المياه وآليات تشجيع الشركات والاستثمارات الصينية للمساهمة في الانشطة التجارية والاستثمارية في الجمهورية اليمنية .

وتأتي هذه الاجتماعات لتعزيز علاقات التعاون بين البلدين والتي بدأت العام ١٩٥٦م وهو العام الذي مثل نقطة تحول هامة في مسار العلاقات اليمنية الصينية.

وتعتبر الصين من أوائل الدول التي قدمت لليمن العديد من القروض والمساعدات المالية والعينية والفنية التي خصصت لتطوير قطاعات الصناعة والإنشاءات والتربية والتعليم العام والمهني والثقافة والفنون والسياحة والتجارة والزراعة والصحة إلى إنشاء العديد من المصانع والجسور والمستشفيات والورش والسدود وشق الطرقات وحفر الآبار الارتوازية وصيانتها.

ولتنظيم علاقات التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين الصديقين في إطار منظم تأسست في العام ١٩٨٧م اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والتي عقدت ٤ دورات في عاصمتي البلدين.

وخلال زيارة فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للصين العام ١٩٩٨م تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات حول التعاون الاقتصادي وتشجيع وحماية الاستثمار والتعاون الصحي وانشاء الطرقات والتعاون التربوي والتعليمي والثقافي والبرنامج التنفيذي لها للاعوام ٩٨– ٢٠٠٠م .

كما تم خلال زيارة فخامة الاخ الرئيس بحث التعاون المستقبلي في مجال تسويق الغاز اليمني بالأسواق الصينية واتاحة الفرصة للشراء المباشر من قبل الشركات الصينية للفنط اليمني في عقود متوزانة لتسويق الغاز والنفط للصين ، بالاضافة الى البحث المشترك لايجاد فرصة استثمارية للغاز اليمني انتاجا وتصنيعا .

كما بحث فخامة رئيس الجمهورية مع القيادة الصينية عوامل جذب الاستثمارات الصينية المشتركة مع اطراف ثالثة في مجال الاستكشافات والاستغلال النفطي والغاز ونقل الخبرة الصينية في مجالا الانتاج الصناعي واستمرار البحث المشترك مع المقاطعات ذات المزايا الاقتصادية الخاصة للتعاون في مجال تطوير المناطق الحرة في اليمن وتنمية الجزر ا ليمنية ذات الامكانيات الاقتصادية والسياحية.

خلال العام الجاري

إنجاز المسح الصناعي الشامل في بلادنا

صنعاء/متابعات:

كشف مصدر رسمي بوزارة الصناعة والتجارة بأنه سيتم أنجاز المسح الصناعي الشامل في اليمن خلال العام الجاري ٢٠٠٦م وكذا إنجاز خريطة صناعية مستكملة البيانات على اسس علمية دقيقة وتفصيلية وأوضح المصدر في تصريح نشره امس موقع "٢٦سبتمبرنت" بان الوزارة بصدد استمكال مشروع اعادة هيكلة بعض الصناعات المتعثرة.

وأضاف المصدر ان وزارة الصناعة في مجال التجارة ستركز جهودها خلال العام الجاري ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م في حسم مسالة الانظمام إلى منظمة التجارة العالمية والسير في عملية التفاوض الثنائي مع أعضاء المنظمة وصولا إلى مهمة الالتحاق الفعلي بالمنظمة.

واشار المصدر إلى ان الوزارة أيضا بصدد استكمال وإنجاز التشريعات وخصوصا تلك المتعلقة بتنظيم المناطق الصناعية.

وأكد المصدر بان وبالتعاون بين وزارتي الصناعة والنفط والمعادن قد تم خلال العام المنصرم بلورة رؤية مشتركة حول استكمال ومواصلة الاستكشاف للمكامن التي اظهرت مؤشرات اولية حول الصناعات التعدينية للمعادن ومواد البناء المستكشفة وانه قد تم الاتفاق على تفعيل الجانب الترويجي والاستثماري في هذا المجال خلال هذا العام.

ونوه المصدر ان المسوحات وعمليات الاستكشاف التي قامت بها هيئة المساحة الجيولوجية كشفت عن وجود كميات كبيرة تجارية من المواد البنائية والانشائية خصوصا في اليمن وبكميات كبيرة ومشجعة على الاستثمار ومنها في محافظة تعز واب ومحافظة ذمار وصعدة ومارب وابين والضالع.

فترة ازدهار غير مسبوقة لدولة الكويت وإطلاق مشاريع عملاقة

الكويت / وكالات :

تشهد دولة الكويت التي ووري اميرها السابق الشيخ جابر الأحمد الصباح الثرى الاحد، فترة ازدهار غير مسبوقة في تاريخها وذلك بفضل ارتفاع اسعار النفط.

وتنتج الكويت، العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)، والتي تملك ١٠ بالمئة من الاحتياطي العالمي المثبت من النفط، حاليا باقصى طاقتها، اي نحو ٢,٦ مليون برميل يوميا رغم ان حصتها داخل اوبك تبلغ ٢,٢٤٧ مليون برميل يوميا.

وجمعت الكويت فائضا في موازناتها بلغ ٣٠ مليار دولار في السنوات الست الاخيرة. ويتوقع ان يبلغ فائض ميزانيتها الحالية التي تنتهي في ٣١ اذار/مارس المقبل حوالي ٢٣ مليار دولار، ما يشكل رقما قياسيا.

وتجدر مقارنة هذه الارقام بحجم السكان المقدر بـ ٢,٨٥ مليون نسمة، بينهم ٩٥٠ الف كويتي، اي حوالي الثلث.

ومن المؤشرات الواضحة على مدى ازدهار اقتصاد الكويت ان حجم استثماراتها الخارجية سيتجاوز مرة اخرى ١٠٠ مليار دولار وهو المستوى الذي بلغته قبل الغزو العراقي للكويت في العام ١٩٩٠.

وتقدر عائدات هذه الاستثمارات التي لا تدرج في الميزانية، بحوالي خمسة مليارات دولار سنويا.

وفي المقابل، فان الكويت لم تتمكن من تنويع اقتصادها ما يجعل عائدات النفط تشكل ٩٤ بالمئة من العائدات العمومية.

وهذه العائدات الضخمة التي تزامنت مع الاطاحة بنظام صدام حسين في العراق (نيسان/ابريل ٢٠٠٣)، شجعت الحكومة الكويتية على زيادة نفقاتها واطلاق مشاريع ضخمة كانت مجمدة لسنوات.

وتقدر قيمة هذه الاستثمارات بعشرات المليارات من الدولارات في السنوات العشر المقبلة.وتعتزم الكويت في هذا السياق اقامة جسر بطول ٢٥ كلم فوق مياه الخليج لربط منطقة الصبية في الشمال بالعاصمة الكويتية. وتبلغ كلفة المشروع الذي ستبدأ اشغاله نهاية ٢٠٠٥ وتستمر خمسة اعوام، بـ١,٥ مليار دولار.

كما تعتزم الحكومة الكويتية تطوير جزيرة فيلكة التي تقع على بعد ٢٠ كلم شمال شرق العاصمة لتحويلها الى وجهة سياحية في مشروع تبلغ تكلفته ملياري دولار.

وهي تنوي ايضا اقامة ميناء للحاويات بقيمة ١,٢ مليار دولار في جزيرة بوبيان اكبر الجزر الكويتية التسع. ويتوقع ان تنتهي اشغال هذا المشروع في ٢٠١٦.

بالاضافة إلى ان مشروع خط السكة الحديد المحلية الذي يندرج ضمن مشروع الخط الحديدي لدول مجلس التعاون الخليجي الست اضافة الى مشروع مترو هما قيد الدراسة حاليا. وتقدر تكلفة المشروعين بملياري دولار.

ويتمتع المواطنون الكويتيون بامتيازات اجتماعية كبيرة. فهم لا يدفعون ضرائب على الدخل ويتمتعون بالعلاج الصحي والتعليم مجانا علاوة على ضمان الحصول على فرصة عمل. كما ان هؤلاء الرعايا يتمتعون بتخفيضات كبيرة في ايجار المنازل والكهرباء والماء.

وهذه المزايا تقتصر على الرعايا الكويتيين فقط.

ويعمل اكثر من ٩٠ بالمئة من الكويتيين العاملين (حوالي ٣٠٠ الف شخص) في القطاع العام.

وتعتزم الكويت ايضا استثمار اكثر من ٤٤ مليار دولار في تنمية قطاع النفط بينها خصوصا انشاء مصفاة بطاقة ٦١٥ الف برميل يوميا.

كما انها تخطط لزيادة طاقتها الانتاجية الى حوالي اربعة ملايين برميل يوميا بحول سنة ٢٠٣٠.

وفي ٢٠٠٤ ارتفع اجمالي الناتج المحلي في الكويت بنسبة ١٩,٣ بالمئة مقارنة بالعام الذي سبق ليبلغ ١٦,٤ مليار دينار كويتي (٥٦,٢ مليار دولار). وبلغت نسبة النمو الحقيقة ٨,٥ بالمئة.

وتشير التقديرات الى نسبة مماثلة في العام ٢٠٠٥.

وبلغ دخل الفرد ٢٢ الف دولار سنة ٢٠٠٤ مقابل ١٧الف دولار في ٢٠٠٣.

غير ان الكويت تتعرض لانتقادات بسبب بطء مسيرة الاصلاح فيها وبسبب تعطيل البرلمان للمشاريع الضخمة ومن ضمنها خاصة مشروع قانون حول التخصيص لا يزال محل نقاش منذ ١٩٩٢.

وعلاوة على ذلك، فان الكويت ورغم انفتاحها على الاستثمارات الاجنبية، لا تزال تعاني من بيروقراطية تعرقل مشاريع التنمية فيها.

مساحة اعلانية